مجلة دراسات دوليّة

اسم المقال: ترجمة (مستقبل العلاقات الامريكية – الصينية: الصراع خيار لا ضرورة) هنري أي. كيسنجر
اسم الكاتب: سميرة ابراهيم عبد الرحمن
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/7014
تاريخ الاسترداد: 2026/11/02 23:52 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة دراسات دوليّة جامعة بغداد ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

مستقبل العلاقات الامريكية-الصينية: الصراع خيار لا ضرورة(*)

هنري أي. كيسنجر(**)

ترجمة

سميرة ابراهيم عبد الرحمن(***)

في التاسع عشر من كانون الثاني /يناير ٢٠١١، خرج الرئيسان الأميركي بارك أوباما والصيني هو جينتاو على الملأ ببيان مشتركٍ في ختام زيارة الأخير الى واشنطن. وأعلن البيان التزام البلدين المشترك إزاء "علاقة أميركية . صينية ايجابية وتعاونية وشاملة ". وطمأن كل طرف الآخر فيما يخص الهاجس الرئيس المتبادل باعلان " ان الولايات المتحدة كررت مراراً ترحيبها بصين قوية ومزدهرة وناجحة تؤدي دوراً أكبر في الشؤون العالمية . فيما ترحب الصين بالولايات المتحدة بوصفها أحدى دول منطقة آسيا . الباسيفيك تساهم بالسلام والاستقرار والازدهار في المنطقة."

ومنذ ذلك الحين ما برحت الحكومتان تحرصان على تنفيذ الأهداف المعلنة في البيان. إذ قام المسؤولون الأميركان والصينيون بزيارات متبادلة وعملوا على اضفاء الطابع المؤسسي على اتصالاتهما حول القضايا الاستراتيجية والاقتصادية الكبرى . وعادت من جديد الاتصالات العسكرية . العسكرية الامر الذي فتح قناة مهمة للتواصل بين الطرفين. وعلى المستوى غير الرسمي، استكشفت ما يسمى مجموعات المسار الثاني (track_two groups) تطورات ممكنة في العلاقة الأميركية . الصينية.

---

*Foreign Affairs; March/April 2012.

** هنري أي. كيسنجر هو رئيس جمعية كيسنجر، ووزير الخارجية الأميركية ومستشار الامن القومي الاسبق.

(***) مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد.

ولكن، مثلما يزداد التعاون بينهما كذلك هو شأن الخلاف والجدل. إذ تدعي جماعات مهمة في البلدين بأن تنافساً على الهيمنة بين الصين والولايات المتحدة هو أمر لا مفر منه، بل لربما هو واقع الآن . ومن هذا المنظور، فان الدعوة الى تعاون أميركي . صيني علها تبدو بالية بل وحتى ساذجة.

وتطل الاتهامات المضادة المتبادلة بين الطرفين برأسها من وسط التحليلات الواضحة والمتوازية في كلا البلدين . ويجادل بعض المفكرين الاستراتيجيين الأميركان بأن السياسة الصينية تواصل هدفيها طويلي الآمد ألا وهما: أن تحل محل الولايات المتحدة بوصفها القوة البارزة في غرب المحيط الهادئ (الباسيفيك)، وتعزيز موقف آسيا في كتلة اقصائية تنزل عند إراد ة مصالح السياسة الاقتصادية والخارجية للصين . وبناءً على هذا التصور، وحتى لو أن القدرات العسكرية المطلقة للصين لا تكافئ رسمياً قدرات الولايات المتحدة، فان بكين تمتلك القدرة على طرح مخاطر غير مقبولة في أي نزاع يقع مع واشنطن، وانها تعكف على تطوير وسائل متقدمة بدرجة كبيرة تعمل على إبطال مفعول المنافع الأميركية التقليدية. وستقرن حتماً قدرتها على توجيه هجوم نووي ثاني منيع مع أي توسيع لمدى الصواريخ الباليستية المضادة للسفن والقدرات المماثلة في مجالات مثل الفضاء والفضاء الالكتروني Cyberspace[1]. ويمكن ان تؤمن الصين مكانة بحرية مهيمنة عبر

---

[1] **يعود مصطلح السايبرسبيس (Cyberspace) إلى الكاتب وليام جبسون (William Gibson) (أحد كتاب الخيال العلمي) والذي ابتكره في بداية الثمانينيات ليصف شبكات كمبيوتر خيالية تحتوي على كمٍ هائلٍ من المعلومات التي يمكن الحصول عليها لتحقيق الثروة والسلطة، وأُستخدام هذا المصطلح من بعد ذلك ليصف العالم الرقمي أو الفضاء الإلكتروني من شبكات الاتصال والكمبيوتر.**

تؤثر تقنيات وتكنولوجيا الاتصال على طبيعة المجتمعات ، إذ توفر مقومات العالم الرقمي من شبكات الك مبيوتر والاتصالات تبادلاً أوسع للمعلومات أكثر مما هو عليه في الإعلام الاعتيادي، لذلك أصبح التفوق المعلوماتي أحد القيم الأساسية للقوة العسكرية، لذا تقوم القوة العسكرية بتنظيم وتجهيز نفسها لتطوير إدارة المعلومات في جهاتها ، واتخذت طرق وأساليب المنظمات العسكريةِ لإدارة المعلومات أسماء مختلفة منها الشبكات المركزية، إدارة المعرفة، ساحة القتال الفضائية، ومجال المعلومات وغيرها من المسميات، ومع هذا يبقى المفهوم نفسه وهو تكوين فضاء أو عالم رقمي غني ومزود بالأدوات والمعلومات التي تحميها الرقابة والمعلومات المهمة وغير ذلك لاتخاذ القرارات السليمة.

بالرغم من كون المعلومات نفسها تحدد قيمة الفضاء الالكتروني فإن الحصول على هذه المعلومات يحدد القوة ومن ثَّم يرسم شكل السلطة . ويقسم الاقتصاديون المعلومات إلى ثلاثة أقسام : المجانية والتجارية والإستراتيجية . فالمعلومات المجانية هي معلومات متوافرة لمن يريدها، أما التجارية فمتوافرة لمن يرغب بالدفع والمعلومات الإستراتيجية متوفرة لمن يُسمح له بمعرفتها

مجموعة من سلاسل الجزر تقع على محيطها . ويخشى البعض، من أنه حالما يظهر مثل هذا الحاجز، فان جارات الصين المعتمدة على التجارة الصينية والتي باتت غير واثقة من قدرة الولايات المتحدة على الرد، قد تعدل سياساتها على وفق الافضليات الصينية . أخيراً، يمكن ان يقود هذا الى قيام كتلة اسيوية مركزها الصين تهيمن على غرب المحيط الهادئ (الباسيفيك). ويعكس تقرير استيراتيجية الدفاع الأميركية الأخير، على الأقل ضمناً، بعض هذه الهواجس.

ولم يعلن أيٌّ من مسؤولي الحكومة الصينية مثل هذه الاستيراتيجية بوصفها سياسة الصين الفعلية. بل في الواقع ذهبوا الى تأكيد عكس ذلك. ولكن، ثمة الكثير من الرؤى والشواهد في الصحافة شبه الرسمية للصين والمعاهد البحثية تعطي بعض الدعم للنظرية القائلة بان العلاقات تتجه الآن نحو المواجهة بدلاً من التعاون.

وتعاظمت الهواجس الاستراتيجية الأميركية على يد النزوع الايديولوجي لمحاربة العالم غير الديمقراطي برمته . ويجادل البعض بأن الأنظمة السلطوية تكون هشة بطبيعتها لتحشيد الدعم المحلي من خلال الممارسة والخطاب القوميين والتوسعيين . وفي هذه النظريات . التي تتبنى نسخاً منها شرائح من اليسار واليمين الأميركي . فان التوتر والصراع مع الصين نشأ عن نية الداخل المحلي الصيني. ويتم التأكيد على ان السلام العالمي سيتحقق من خلال النصر العالمي للديمقراطية بدلاً عن الدعوات للتعاون. وكتب العالم السياسي آرون فريدبيرغ[1]، على سبيل المثال أنه " سوف

فقط. وتمتلك المعلومات الإستراتيجية خارج نطاق الفضاء الالكتروني قيمة عالية ومقنعة نظراً لأن توافرها مقيد ومحدد الأمر الذي يعطي للأشخاص القادرين على الحصول عليها نفوذاً وسلطة على الآخرين الذين لا يتمكنون من الحصول عليها.=
=وبشكل عام فإن الفضاء الالكتروني يخلق علاقات تجمع بين الأشخاص ناهيك عن كونه قد استخدم كشبكة خاصة لإسناد العمليات العسكرية أو كشبكة اتصالات دولية عامة . ويكون مستخدمو الفضاء الا لكتروني العسكري مجتمعاً خاصاً ذا أهداف تتعلق بعملية عسكرية محددة. وكلما اتسعت قاعدة مستخدمي الفضاء الالكتروني وأصبحت أكثر عموما كلما تنوعت أهداف المستخدمين وتعددت المجتمعات التي يكونها هؤلاء المستخدمون. (المترجمة نقلاً عن موقع مجلة الطيران والدفاع، عدد ٤١ على شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) **http://www.aviadef.com**)

[1] أستاذ السياسة والشؤون الدولية في جامعة برنستون ، كان نائب مساعد سابق لشؤون الامن القومي ومدير التخطيط السياسي في مكتب تشيني ٢٠٠٣ – ٢٠٠٥. ومن الجدير بالذكر انه ثمة مدرستان متباينتان داخل أمير كا للتعاطي مع الصين بين من يرى إعادة توازن العلاقات وضرورة "الاستيعاب التعاوني" للصين، ومدرسة أخرى تدعو إلى مواجهة قوية لنفوذ بكين المتصاعد ممثلة في كتابات أرون فريدبرج لا سيما في كتابه (الصين وأمريكا، والصراع على السيادة في آسيا) **A Contest for Supremacy: China, America, and the Struggle for Mastery in Asia**. (المترجمة)

لن يكون لصين ديمقراطية ليبرالية من الأسباب الا القليل لتخشى نظراءها الديمقراطيين وتظل اقل من ان تستخدم القوة ضدهم ." لذلك، "وتجرداً من السمات الدبلوماسية، فان الهدف النهائي للاستراتيجية الأميركية { ينبغي ان} يُعجل بثورة وإن تكن سلمية، ثورة تكتسح الدولة السلطوية ذات الحزب الواحد للصين وتحل محلها ديمقراطية ليبرالية."

على الجانب الصيني، فان تفسيرات المواجهة تتبع منطقاً معكوساً . إذ ترى الصين في الولايات المتحدة بوصفها قوة عظمى جريحة عزمت أمرها على أن تحول دون ظهور أي متحدٍ لها، والصين هي الأكثر معقولية في أن تكون هذا المتحدي. ويجادل بعض الصينيين انه لا يهم كيف تنتهج الصين التعاون بقوة . إذ ان هدف واشنطن الثابت سيكون تطويق صين نامية من خلال نشر الجيش والالتزام بالمعاهدات ومن ثَّم منعها من ان تؤدي دورها التاريخي بوصفها مملكة وسطى (Middle Kingdom) . وعلى وفق هذا المنظور، فان أي تعاون مستدام م ع الولايات المتحدة يعني هزيمة ذاتية للصين ما دام لا يخدم هذا التعاون ألا الهدف الطاغي على الولايات المتحدة الا وهو تحييد الصين . ويُعد العداء المنظم أحياناً ليكون ملازماً حتى في الثقافة الأميركية والتأثيرات التكنولوجية التي تمثل أحياناً نوعاً من الضغط المق صود المصمم ليأكل الإجماع المحلي للصين والقيم التقليدية. وتجادل الاصوات الأكثر حزماً بأن الصين كانت وما زالت سلبية بافراط في وجه التيارات المعادية. وبأن الصين، على سبيل المثال، في حالة القضايا الاقليمية في بحر الصين الجنوبي، ينبغي أن تواجه تيارات جاراتها التي لها معها قضايا متنازع حولها، ومن ثَّم مثلما راح يقول المحلل الاستيراتيجي لونغ تاو[1] (Long Tao) " تعقل، وفكر، وهاجم أولاً قبل أن تخرج الأمور من بين يديك ...ان شن بعض المعارك ذات المستوى الصغير جداً يمكن أن تردع المحرضين من المُضي قدماً."

الماضي لا يحتاج الى مقدمات

عليه، هل ثمة مغزى في السعي وراء علاقة أميركية . صينية تعاونية وفي السياسات الموضوعة لتحقيقها؟ لا تثريب في أن صعود القوى قد قاد تاريخياً، في الأغلب، الى الصراع مع البلدان القائمة . بيد أن الظروف قد تغيرت . من المشكوك فيه أن القادة الذين خاضوا فرحين

[1] **لونغ تاو، محلل استراتيجي عضو اللجنة الصينية لتوفير الطاقة. (المترجمة)**

غمار الحرب العالمية الأولى في العام ١٩١٤ سيفعلون ذلك لو أنهم علموا ما سيكون عليه العالم في نهاية الحرب. أما القادة المعاصرون فلا يحملون في مخيلاتهم مثل هذه الاوهام. إن حرباً كبيرة بين البلدان النووية المتقدمة يتحتم ان توقع ضحايا بالارواح وتشعل فتيل ثورات م ن العسير بمكان ربطها بالاهداف التي يمكن احصاؤها. فالعمل الاستباقي متاح إلاّ أنه مستثنى لا سيما لديمقراطية تعددية مثل الولايات المتحدة.

ولكن اذا ما كان ثمة تحديات، فان الولايات المتحدة ستفعل ما يجب فعله للمحافظة على أمنها . ولكن لا ينبغي تبني المواجهة بوصفه ا استيراتيجية خيار . ففي الصين، قد تواجه الولايات المتحدة خصماً برع على مدى قرون من الزمان في استخدام الصراع المطول بوصفه استراتيجية وان عقيدته تؤكد على الاستنزاف النفسي للعدو . لا تثريب في ان يمتلك الطرفان في أي صراع حقيقي، القدرات والبراعة لاصابة أحدهما ا لآخر بضرر كارثي . ولكن حينما يشارف وقت هذا الحريق الكبير الافتراضي على الانتهاء، فان كلا المشاركين سيكونان منهكين ومستنزفين. من ثَّم سيكونان مجبرين على مواجهة المهمة الجديدة التي تواجههما اليوم الا وهي بناء نظام دولي يكون فيه البلدان عنصرين مهمين.

ان مخططا ت الاحتواء المستوحاة من استراتيجيات الحرب الباردة والمستخدمة في كلا الطرفين ضد اتحاد سوفيتي توسعيّ لا تطبق على الظروف الحالية . إذ ان الاقتصاد السوفيتي كان ضعيفاً (عدا الانتاج العسكري) ولم يؤثر على الاقتصاد العالمي. وحينما قطعت الصين علاقاتها مع روسيا وطردت مستشاريها، فان عدداً قليلاً من البلدان فحسب كانت لها علاقات اقتصادية كبيرة مع موسكو عدا الدول التي أُجبرت على ان تدور في الفلك السوفيتي . وعلى الضد، فان الصين المعاصرة عامل دينامي في الاقتصاد العالمي . وهي شريك تجاري أساسي لجاراتها جميعهم ومعظم القوى الصناعية الكبرى ومنها الولايات المتحدة. ان مواجهة مطولة بين الصين والولايات المتحدة قد تغير الاقتصاد العالمي بطرحها نتائج مُقلقة للجميع.

وتجد الصين ان الاستراتيجية التي انتهجتها في نزاعها مع الاتحاد السوفيتي لن تناسب مواجهة تقع بينها وبين الولايات المتحدة. ولن تعامل الا بلدان قليلة فحسب . ليس من بينها بلد

آسيوي. الوجود الأميركي في آسيا بوصفه "اصبعاً" ينبغي "قطعه" (على حد قول دينغ زياو بينغ حول المواقع المتقدمة للسوفيت).

وتسعى حتى تلك الدول الآسيوية التي لا تكون عضوة في تحالفات مع الولايات المتحدة وراء ضمان لوج ود سياسي أميركي في المنطقة ووجود للقوات الأميركية في البحار القريبة بوصف الولايات المتحدة الضامنة للعالم الذي أمست معتادة فيه. وتم التعبير عن منهجهم هذا من خلال ما قاله مسؤول اندونيسي رفيع المستوى لنظيره الأميركي "لا تغادرونا، ولكن لا تجعلونا نختار."

لا غرو في ان البناء العسكري الذي يجري مؤخراً في الصين لا يُعد بحد ذاته ظاهرة استثنائية: إذ ستكون النتيجة الأكثر غير اعتيادية فيما لو لم يترجم ثاني أكبر اقتصاد في العالم والمستورد الأكبر للموارد الطبيعية، قوته الاقتصادية الى مزيدٍ أكبر من القدرة العسكرية . والقضية هي اذا ما سيكون ذلك البناء مفتوح النهاية وما الأهداف الموضوعة له. فاذا ما عاملت الولايات المتحدة كل تقدم تحرزه الصين في مجال قدراتها العسكرية على انه فعل عدائي فستجد نفسها سريعاً واقعة في شرك سلسلة لا نهاية لها من النزاعات خدمة لاهداف خفية مفهومة من ق بلها وحدها. الا انه يتحتم على الصين أن تكون مدركة، انطلاقاً من تاريخها، بالخط بالفاصل الرقيق بين القدرات الدفاعية والهجومية وآثار سباق تسلح غير مقيد.

وسيكون للقادة الصينيين أسبابهم القوية لرفض مطالبات باتباع منهج ترسم معالمه وملامحه الخصومة. مثلما اعلنو ا ذلك فعلاً على الملأ . فالتوسع الامبريالي للصين تم تاريخياً من خلال التلاقح لا الغزو أو من خلال التحول الى الثقافة الصينية للغزاة الذين اضافوا اراضيهم للهيمنة الصينية. ولعل السيطرة على آسيا عسكرياً ستكون اجراءً هائلاً. فالاتحاد السوفيتي، خلال الحرب الباردة، كان يحاذي سلسلة من البلدان الضعيفة التي استنزفتها الحرب والاحتلال، ومعتمدة على التزامات القوات الأميركية في الدفاع عنها . ولكن تواجه الصين اليوم روسيا في الشمال، واليابان وكوريا الجنوبية ذات التحالفات العسكرية الى الشرق، وفيتنام والهند الى الجنوب، وان اندونيسيا ماليزيا ليستا ببعيدتين. وجدير بالقول ان هذه الكوكبة من الدول لا تفضي الى الغزو . بل الأكثر أرجحية هو بروز هواجس عن التطويق. وغني عن الذكر ان كل واحدة من هذه البلدان لها تقليد عسكري ذي باع طويل ولعلها تطرح عائقاً هائلاً فيما لو جرى تهديد اراضيها أو قدرتها

في انتهاج سياسة مستقلة. ولعل سياسة خارجية صينية تكون مسلحة تعزز التعاون بينها جميعاً، أو على الاقل، بين بعضها الأمر الذي يستحضر الكابوس التاريخي للصين مثلما حدث في ٢٠٠٩-٢٠١٠.

التعامل مع الصين الجديدة

ثمة سبب آخر يقف وراء التقيد وضبط النفس الذي تمارسه الصين، على الاقل، على المدى المتوسط الا وهو التكيف الداخلي الذي يواجهه البلد. إذ ذهبت الفجوة القائمة في المجتمع الصيني بين المناطق الساحلية المتطورة تطوراً واسعاً والمناطق الغربية المتخلفة، تجعل من هدف هو جينتاو في إقامة "مجتمع متناغم" في ان يكون هدفاً مُلِزماً ومحيراً في آن واحد . وراحت التغيرات الثقافية تضاعف من هذا التحدي . ولعل العقود القادمة، ستشهد وللمرة الاولى، التأثير الكامل لعائلات الطفل الواحد على المجتمع الصيني اليافع. فهذا من شانه ان يكون ملزماً لتحوير الانماط الثقافية في مجتمع اهتمت فيه تقليدياً العوائل الكبيرة بكبار السن والمعاقين . فحينما يتنافس أربعة أجداد على الاهتمام بطفل واحد واستغلاله لتحقيق مطامح الامتداد العائلي عبر الكثير من الذرية. فان ذلك ربما يفضي الى ان يظهر نمط من الانجاز الملح والآمال الكبيرة ربما غير القابلة للتحقيق.

وستزيد كل هـ ذه التطورات من تعقيد التحديات في المضي قدماً بالتحول الحكومي للصين الذي بدأ في العام ٢٠١٢، إذ سيشغل متعينون جُدد مناصباً في الرئاسة ونواب الرئاسة وغالبية كبيرة من مناصب المكتب السياسي الصيني ومجلس الدولة واللجنة العسكرية المركزية والآلاف من المناصب الرئيسة الأخرى على الصعيدين القومي والمحلي. وستتألف القيادة الجديدة، في جلها، من أعضاء الجيل الصيني الأول في قرن من الزمان ونصف عاشوا حياتهم كلها في بلدٍ شهد حالة السلم. وسيتمثل التحدي الأولي في إيجاد سبيل للتعامل مع مجتمع يشهد ثورة على يد تغير الظروف الاقتصادية والتوسع السريع وغير المسبوق في تكنولوجيا الاتصالات، واقتصاد عالمي ضعيف، وهجرة مئات الملايين من السكان من ريف الصين الى مدنها. وعليه، فان نموذج الحكومة الذي سيظهر سيكون على الأرجح توليفة من الأفكار الحديثة والمفاهيم السياسية والثقافية الصينية التقليدية. وسيوافر السعي وراء تلك التوليفة دراما مستمرة لتطور الصين.

هذه التحولات الاجتماعية والسياسية تكون ملزمة في أن تتبع باهتمام وأمل في الولايات المتحدة . فالتدخل الأميركي المباشر لن يكون حكيماً ولا مثمراً . إذ ستستمر الولايات المتحدة، كما ينبغي، في جعل رؤاها معروفة حول قضايا حقوق الانسان والقضايا الفردية. وسيعبر سلوكها اليومي عن تفضيلها القومي لمبادئ الديمقراطية. إلا إن مشروعاً منظماً عن تحقيق التحول في المؤسسات الصينية عن طريق الضغط الدبلوماسي وفرض العقوبات الاقتصادية من الأرجح أن يطرح نتائج عكسية ويعزل الليبراليين الذين أراد هذا المشروع مساعدتهم. في الصين، تفسر أغلبية كبيرة هذا المشروع عبر الرؤية القومية مستحضرةً عهود التدخل الاجنبي. لا يدعو مثل هذا الموقف الى التخلي عن القيم الأميركية بل يتطلب تمييزاً بين ما يمكن ادراكه والمطلق. فلا ينبغي عدّ العلاقة الأميركية . الصينية لعبة صفرية(zero – sum game) ولا يمكن افتراض أن ظهور صين قوية ومزدهرة بحد ذاته هو هزيمة استراتيجية لأميركا.

ويتحدى منهج تعاوني المفاهيم والتصورات المسبقة عند كلا الطرفين . إذ لدى الولايات المتحدة القليل من الشواهد السابقات في تجربتها القومية في التعا مل مع بلد ذي حجم مقارب ويتمتع بثقة بالنفس وإنجاز اقتصادي ومنظور دولي بل وحتى بثقافة ونظام سياسي مختلفين . كما لا يقدم التاريخ للصين شواهد سابقات عن كيفية التعامل مع قوة عظمى ذات وجودٍ دائم في آسيا، ورؤى عن المثل العالمية لا تلائم المفاهيم الصينية، وتحالفات مع عدد من جارات الصين . وقبل الولايات المتحدة، فان كل البلدان التي أسست لمكانة مشابهة فعلت ذلك بوصفه مقدمة في محاولة للهيمنة على الصين.

ان المنهج للاستراتيجية الأبسط هو في الاصرار على تحقيق الغلبة على المنافسين المحتملين بموارد ومواد متفوقة . ولكن في العالم المعاصر، نادراً ما يكون هذا الامر معقولاً . إذ ستستمر الولايات المتحدة والصين حتماً بوصفهما حقيقتين دائميتين لكل منهما الآخر . كما لا يمكن أن يعهد أحدهما بأمنه الى الآخر.كما لا تفعل أية قوة عظمى ذلك . وسيستمر كلاهما في السعي وراء مصالحه الخاصة وأحياناً على حساب الأخر. ولكن يمتلك كلاهما مسؤولية أن يضع في حسبانه رعب الآخر وسيفعلان ما بوسعهما لادراك أن لغته الخطابية على نفس قدر سياسته الفعلية يمكن أن تغذي الشكوك عند الآخر.

يكمن الهاجس الاستراتيجي الأعظم للصين في ان قوة أو قوى خارجية سترسي قواعد انتشار عسكري حول الحدود المحيطة بالصين قادرة على انتهاك حرمة أراضيها والتدخل في شؤون مؤسساتها الداخلية. وحينما اعتبرت الصين أنها واجهت مثل هذا التهديد في الماضي فانها ذهبت الى خوض غمار حرب بدلاً عن ان تعرض للخطر محصلة ما رأت انه تيارات للم الشمل في كوريا في ١٩٥٠، وضد الهند في العام ١٩٦٢ وعلى امتداد الحدود الشمالية مع الاتحاد السوفيتي في ١٩٦٩ وضد فيتنام في العام١٩٧٩.

في حين يتمثل هاجس الولايات المتحدة والذي لا تعبر عنه أحياناً إلا تعبيراً غير مباشر في أن تُدفع خارج آسيا على يد كتلة اقصائية. إذ خاضت الولايات المتحدة حرباً عالمية ضد المانيا واليابان للحيلولة دون هذه النتيجة ومارست شيئاً من دبلوماسيتها الأكثر قوة في الحرب الباردة ضد الاتحاد السوفيتي في ظل إدارات كلا الحزبين السياسيين من أجل هذا المبتغى . ومن الجدير بالملاحظة انه في كلا المغامرتين، كانت الجهود الأميركية الصينية المشتركة والكبيرة موجهة ضد تهديد بالهيمنة مُتخيل.

أما الدول الآسيوية الأخرى فانها ستصر على حق امتيازاتها في تطوير قدراتها من أجل دواعيها القومية الخاصة لا بوصفها جزء من منافسة تجري بين القوى الخارجية. ولن تُسلم نفسها برغبتها لنظام خاضع يتم احياؤه. كما لن تعد نفسها عناصر في سياسة الاحتواء الأميركية أو أي مشروع أميركي لتغير المؤسسات داخل الصين . فهي تطمع لإقامة علاقات طيبة مع الصين والولايات المتحدة وتقاوم أي ضغط يمارس عليها للاختيار بين الاثنين.

فهل يمكن التوفيق بين الخوف من الهيمنة والرعب من التطويق العسكري؟ وهل من الممكن ايجاد فضاء يمكن أن يحقق فيه الطرفان اهدافهما المبتغاة دون عسكرة استراتيجتهما؟ وما هو الهامش بين الصراع والتنازل بالنسبة للدول الكبرى ذات التنوع والقدرات العالمية حتى وان كانت مطامع صراعية الى حدٍ ما؟

إن شأن أن يكون للصين تأثير كبير في المناطق المحيطة بها هو أمر متأصل في جغرافيتها وقيمها وتاريخها. ولكن الظروف السياسية سترسم حدود ذلك التأثير. إذ ستقرر فيما اذا سيتحول أي سعي حتمي وراء التأثير الى محرك لابطال أو اقصاء مصادر القوة المستقلة الأخرى.

وعلى امتداد جيلين تقريباً، اعتمدت الاستراتيجية الأميركية على الدفاع المحلي الاقليمي الذي وفرته القوات البرية الأميركية. لتفادي نتائج كارثية على مدى واسع تطرحها حرب نووية عامة. اما في العقود الاخيرة، فان رأي الكونجرس والرأي العام قد فرض عنوة نهاية لمثل هذه الالتزامات في فيتنام والعراق وافغانستان . والآن، راحت تحدد الاعتبارات المالية كثيراً مدى مثل هكذا نهج. إذ تم إعادة توجيه الاستراتيجية الأميركية من الدفاع عن الاراضي الى التهديد بعقوبة غير مرضية ضد المعتدين المحتملين . يتطلب هذا قوات قادرة على التد خل السريع والوصول العالمي، ولكن لا قواعد تطوق الحدود الصينية. وما لا يتحتم ان تفعله واشنطن هو جمع سياسة دفاع قائمة على قيود الميزانية مع دبلوماسية قائمة على اهداف ايديولوجية غير محدودة.

ومثلما قد يقدح التأثير الصيني في البلدان المحيطة شرارة المخاوف من اله يمنة، كذلك فان الجهود للسعي وراء مصالح أميركية قومية تقليدية يمكن تصورها على انها شكل من اشكال التطويق العسكري. وينبغي أن يدرك كلا الجانبين الفوارق الدقيقة بين ما هو تقليدي بشكل جلي وبين ما هم معقول بوضوح من السلوك الذي يمكن أن يثير المخاوف الأعمق عند الآ خر. كما ينبغي أن يسعى كلاهما لتعريف المجال الذي يتم فيه تقييد منافستهما السلمية . واذا ما تم تدبر ذلك بحكمة، فانه يمكن تفادي كل من المواجهة العسكرية والهيمنة، اما وان لم تكن الحكمة هي صاحبة القول الفصيل فان تصعيد التوتر يكون امراً لا مفر منه . وستكون مهمة الدبلوماسية في اكتشاف هذا المجال لتوسيعه اذ ما كان ذلك ممكناً وللحيلولة دون ان تطغى الضرورات التكتيكية والداخلية على العلاقة.

جماعة أم صراع

لا تثريب في القول ان النظام العالمي الحالي تم ارساء قواعده وبنيانه دون المشاركة الصينية. وعليه، تشعر الصين احياناً با نها أقل التزاماً من الآخرين بقواعده . وحيثما لا يناسب النظام الافضليات الصينية، تروح بكين تضع ترتيبات بديلة مثلما هو الحال في قنوات العملة المنفصلة التي أرست قواعدها مع البرازيل واليابان وبلدان اخرى. واذا ما بات النمط روتينياً وانتشر الى مجالات كثيرة من الا نشطة، فان أنظمة عالمية متنافسة مع بعضها البعض قد تنشأ . وفي ظل غياب اهداف مشتركة مصحوبة بقواعد انضباط متفق عليها، يغدو من الارجح ان يتصاعد

التنافس المؤسسي الى ما وراء حسابات مؤيديها ومقاصدهم . وفي عهدٍ تكون فيه القدرات الهجومية وتعددية التكنولوجية الطفيلية لم يسبق لها مثيل، فان الجزاءات لمثل هكذا نهج يمكن ان تكون قاسية وربما متعذر تغييرها.

سوف لن تكون إدارة الازمة كافية لإدامة علاقة عالمية يكتنفها الكثير من الضغوط المختلفة داخل البلدين ومع بعضهما البعض. وهذا يعلل لماذا ما فتئت اجادل * عن فكرة جماعة باسيفيكية وعبرت عن أملي انه بمستطاع الصين والولايات المتحدة خلق معنىً للغرض المشترك ،على الاقل، حول بعض القضايا ذات الاهتمام العام[1]. الا انه لا يمكن بلوغ هدف هكذا جماعة اذا ما راح يصور احد الطرفين ان المشروع هو سبيل فاعل لدحر الاخر أو تقويضه. كما لا يمكن ان تتحدى الولايات المتحدة والصين احدهما الاخرى تحدياً منظماً دون علم الاخرى، فاذا ما تم ملاحظة مثل هذا التحدي، فانه ستتم مقارعته. ويحتاج كل منهما ان يلزم نفسه بتعاون حقيقي وايجاد سبيل للاتصال ونقل رؤاهما وتصوراتهما لاحداهما الاخرى ومن ثم الى العالم.

بعض الخطوات التحريبية قد تم اتخاذها بالفعل في هذا الاتجاه . فعلى سبيل المثال، أنضمت الولايات المتحدة الى عدد من البلدان في بدء مفاوضات حول الشراكة عبر الباسيفيك Trans_Pacific Partnership(TPP) وهي اتفاقية تجارة حرة تربط الأميركيتين مع آسيا . مثل هذا الترتيب. يمكن ان يكون خطوة اولى باتجاه جماعة باسيفيكية Pacific Community الامر الذي يفضي الى تقليل العوائق التجارية بين اقتصاديات العالم الأكثر انتاجية والأكثر دينامية والاغنى مواردا، ويربط بين ضفتي المحيط في مشاريع مشتركة.

وكان اوباما قد دعى الصين للانضمام لاتفاقية الشراكة عبر الباسيفيك(TPP). بيد أن شروط الانضمام التي عرضها المصرحون والمعلقون الأميركان بدت في بعض الاحيان في انها تتطلب تغييرات جوهرية في البنية الداخلية للصين . وعلى وفق هذه الرؤية، يمكن ان تُعد اتفاقية

---

* أي الكاتب هنري كيسنجر. (المترجمة)

[1] يرى هنري كيسنجر في شأن التعاطي مع الصين ضرورة إعادة توازن العلاقات وضرورة «الاستيعاب التعاوني» للصين، وجاء رأيه هذا متمثلاً في كتاباته لا سيما في كتابه "On China" الذي أكد فيه أن على واشنطن تقبل صعود بكين، وأهمية وجود تعاون سياسي بين كل من البلدين وتحالفات وثيقة أو إجراءات تشاورية تجنبا للصراع من أجل السيطرة على المنطقة.

الشراكة عبر الباسيفيك في بكين على انها جزء من استيراتيجية عزلها. من جانبها، قدمت الصين سلفاً ترتيبات بديلة مقاربة إذ تفاوضت بشأن اتفاقية تجارية مع منظمة امم جنوب شرق آسيا (آسيان)، وتطرقت الى عقد اتفاق تجاري في شمال شرق آسيا مع اليابان وكوريا الجنوبية.

وتكون الاعتبارات السياسية المحلية المهمة متضمنة وفي حسبان كلا الط رفين. ولكن لو راحت الصين والولايات المتحدة تعد مساعي كل منهما الاخرى في عقد اتفاقية تجارية بوصفها عناصر في استراتيجية عزل، فان منطقة آسيا ـ الباسيفيك يمكن ان تؤول الى كتل قوى عدائية منافسة. ومن المفارقة، ان هذا يمكن ان يكون تحدياً بعينه اذا ما لبت الصين ال دعوات الأميركية المتكررة للتحول من اقتصاد تقوده الصادرات الى اقتصاد استهلاكي، مثلما تتوقع آخر أحدث خطة خمسية لها . مثل هكذا تطور يمكن ان يقلص رهان الصين في الولايات المتحدة بوصفها سوق تصدير حتى وان كان يشجع بلدان اسيوية اخرى لمزيدٍ من توجيه اقتصادياتها نحو الصين.

ويتمثل القرار الرئيس الذي يواجه كل من بكين وواشنطن فيما اذا سيتحركان باتجاه مسعى حقيقي للتعاون أو السقوط في نسخة جديدة من النماذج التاريخية للتنافس الدولي . ومن الجدير بالاشارة ان البلدين تبنيا لغة الجماعة. إذ ارسيا قواعد محفل رفيع المستوى لذلك، الا وهو الحوار الاستراتيجي والاقتصادي، الذي يلتئم عقده مرتين في العالم . وكان قد أينع واثمر حول القضايا الملحة الا انه ما زال لم يصل حتى الآن الى غاية مبتغاه في تقديم نظام اقتصادي وسياسي عالمي حقيقي . وستزداد العقبات امام التقدم إزاء القضايا الاكثر حساسية والاق ل ايجابية مثل الاقليم والامن على نحو لا يمكن تخطيها، ما لم يظهر نظام عالمي في المجال الاقتصادي.

مخاطر اللغة الخطابية

ما دام ينتهج الجانبان عملية الخطاب الاعلامي فانهما سيحتاجان الى الاقرار بتأثيره على الرؤى والحسابات . إذ عادة ما يشن القادة الأميركان وابلاً من النقد موجهاً للصين، ومنها مقترحات معينة لسياسات عدائية بوصف تلك المقترحات ضرورات سياسية في الداخل الأميركي. بل وانه يظهر، وربما على نحو خاص، حتى حينما تكون سياسة معتدلة هي النية المبتغاة . وهذه القضية ليست شكاوى محددة ينبغي التعامل معها على وفق الحالة الموضوعية للقضية دون التأثر بالعواطف، بل هجمات على الدوافع الاساسية للسياسة الصينية مثل الاعلان عن ان الصين

مناوئ استراتيجي . يُلزم هدف هذه الهجمات التساؤل عما اذا تستدعي، عاجلاً ام اجلاً، الحقائق الداخلية الملحة الطالبة لتأكيدات العداوة القيام باعمال معاد ية. وفي ذات السياق، فان البيانات الصينية المهددة ومنها تلك التي تتناولها الصحافة شبة الرسمية، من الأرجح ان تُفسر في إطار الافعال التي تضمنتها، ايأ كان وراؤها : الضغوطات الداخلية أو النية التي خرجت بها الى النور.

وغالباً ما يصف النقاش الأميركي على جانبي الانقسام السياسي، الصين بوصفها " قوة صاعدة " والتي ستحتاج الى " نضج " وتعلم كيفية ممارسة مسؤوليتها على الصعيد العالمي. ولكن، لا ترى الصين نفسها قوة صاعدة بل قوة عائدة . إذ سبق ان هيمنت على منطقتها على مدى مليوني عام، وحل محلها مؤقتاً الاستغلاليون الكولونيون م ستغلين نزاع الصين الداخلي والضعف الذي يعانيه ذلك الداخل . وترى الصين في آفاق ممارستها لتأثير قوي في الشؤون الاقتصادية والثقافية والسياسية والعسكرية لا بوصفه تحدياً غير طبيعي للنظام العالمي بل عودة الى الوضع الطبيعي. ولا يحتاج الأميركان للاتفاق مع كل جوانب ا لتحليل الصيني لادراك ان تعليم بلد ذي تاريخ يرجع لالآف السنين بشأن حاجته " للنضج " والتصرف "بمسؤولية" هو أمر مزعج لا حاجة له.

على الجانب الصيني، تنطوي التصريحات على المستوى الحكومي وغير الرسمي والتي مفادها أن الصين تروم "إعادة إحياء الأمة الصينية" والعودة بها الى مكانتها التقليدية رفيعة المقام على تضمينات ودلالات متبانية داخل الصين وخارجها. فالصين فخورة حقاً بتقدمها الأخير في استعادة شعورها بالهدف القومي بعد ما تراه قرناً من الاذلال. مع ذلك، قليلة هي الدول الآسيوية الأخرى التي تشعر بالحنين الى عهد كانت تخضع فيه للسلطان الصيني. ولأن معظم هذه الدول متمرسة حديثة في صراعها ضد الاستعمار فهن حساسة الى حد بعيد بشأن المحافظة على استقلالها وحرية الفعل إزاء أية قوة خارجية، سواء كانت غربية أم آسيوية . وتسعى للانخراط في الكثير من مجالات النشاط الاقتصادي والسياسي المتداخلة قدر ما امكن، وتدعو الى دور أميركي في المنطقة ولكن تطلب التوازن لا حملات صليبية أو مواجهة.

وجاء سبب صعود الصين اثر تراجع مكانة الولايات المتحدة التنافسية أكثر مما هو لقوتها العسكرية المتعاظمة، والأمر يعزى الى عوامل مثل البنى التحتية ذات الطراز القديم، والاهتمام غير الوافي بالبحث والتطوير، والاختلال الوظيفي في العملية الحكومية . وعلى الولايات المتحدة تناول هذه القضايا ببراعة وعزم بدلاً عن لوم خصم مزعوم. ويتحتم عليها أن تولي اهتماماً في ألاّ تكرر في سياستها إزاء الصين نمط الصراعات التي دخلتها بدعم شعبي واسع واهداف عريضة ولكنها انتهت حينما أصرت العملية السياسية الأميركية على استراتيجية التخلص (extrication) التي وصلت الى حد التخلي ان لم يكن الرفض القاطع لاهداف اميركا المعلن عنها.

ويمكن أن تجد الصين إعادة الطمأنة في سجلها الحافل بالقدرة على التحمل، وفي حقيقة انه لم تسعى قط أي ادارة أميركية لتغير حقيقة الصين بوصفها واحدة من دول العالم الكبرى، اقتصاداً وحضارة. وحسناً يفعل الأميركان في آلا يغيب عن بالهم انه حتى عندما يكافىء اجمالي الناتج القومي في الصين الناتج الأميركي، فانه ثمة حاجة الى ان يتم توزيعه على سكان يفوقون اربع مرات سكان اميركا عدداً وعمراً . كما انهم منهمكون بالتحولات الداخلية المعقدة والتي تعزى الى النمو الصيني والانتقال من الريف الى المدينة . والنتيجة العملية هي ان جزءً كبيراً من طاقة الصين ستبقى مخصصة للاحتياجات المحلية.

ينبغي على الجانبين أن يكونا منفتحين إزاء رؤية وتصور نشاطات أحدهما الآخر بوصفها جزءاً طبيعياً من الحياة الدولية لا كسببٍ للذعر والخوف. كما يجب الا تتم معادلة الميل الحتمي لاصطدام أحدهما بالآخر بحملة واعية للاحتواء أو الهيمنة ما داما يستطيعان الإبقاء على فاصل وتمييز، وقياس أفعالهما على وفق ذلك . وسوف لن تتخطى الولايات المتحدة والصين بالضرورة العملية الاعتيادية في تنافس القوى العظمى . ولكن يرجع لكليهما وللعالم في جعل أي مسعى يفعل ذلك.